

## دراسة وتحليل أثر تنوع الاستخدامات على العائد في البنوك الجزائرية

### Study and analysis of the effect of employments diversification on return in Algerian banks

موهوب فريدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
جامعة قسنطينة 2 - عبد الحميد مهري

#### Abstract:

This study has as objective the determination of the effect that may have the employments diversification on return in banks, by referring to Herfindahl- Hirschman Index (HHI). In the other case, we used the return of equity (ROE) and the return of assets (ROA) as ratios measuring the return in banks. The Algerian banks represent the population of our study, and we based the study on the collection of data, concerning the financial ratios and the statistics published in the reports of the Bank of Algeria during the period (2004 - 2014). The results of the study indicate the existence of a statistical significant effect between the employments' diversification and the return on assets in Algerian banks.

**Key words:** employments diversification, return on equity, return on assets, Algerian banks.

#### ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر تنوع الاستخدامات على مستوى البنوك، حيث تم قياس تنوع الاستخدامات بالاعتماد على مؤشر - هيرفيندل هيرشمان - (Indice de Herfindahl- Hirschman- IHH). في حين تم قياس العائد في البنوك بالاعتماد على مؤشري العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول، وقد تم اختيار البنوك الجزائرية لتكون مجتمعا لدراستنا، من خلال تجميع مختلف المعطيات المعتمد عليها في الدراسة المتمثلة في المؤشرات المالية والإحصائيات من تقارير بنك الجزائر والمتعلقة بالفترة (2004-2014). تشير نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تنوع الاستخدامات وكل من العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول في البنوك الجزائرية.

**الكلمات المفتاحية:** تنوع الاستخدامات، العائد على الأموال الخاصة، العائد على الأصول، البنوك الجزائرية.

**مقدمة:**

تعد الصناعة المصرفية من أكثر المجالات الاقتصادية التي تأثرت بالتغيرات التي مست الساحة المالية الدولية، في ضوء العولمة المالية حيث لوحظ تعاظم هذه الأخيرة في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغيير طبيعة الأنشطة البنكية والمالية وتداخلها فيما بينها، مما استدعى الأمر إلى إعادة النظر في وظائف البنوك وتشكيله خدماتها، بتبني الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق أهدافها. كما فرضت كل من المنافسة الشديدة وحركة الإبداعات المالية على البنوك تنوع منتجاتها وخدماتها، ونوع القطاعات التي تتعامل معها بإتباع أسلوب الصيرفة الشاملة، والذي يعتمد أساسا على استراتيجية التنوع، التي يتبعها البنك بدخوله في مجالات أنشطة جديدة بالنسبة له، سواء كانت منتجاتها أو أسواقا جديدة، ومن ثم يكون البنك قد استفاد من وفورات الحجم والنطاق والذي يمكن أن يحققها التنوع. ومن أجل ذلك يتحتم على البنوك عموما والبنوك الجزائرية بصفة خاصة المضي في مسار الإصلاحات لمسايرة الأوضاع العالمية الجديدة، بإتباعها للأساليب التي تضمن لها التسيير الكفاء والفعال لاستخداماتها لضمان تحقيق عوائد وأرباح معتبرة تضمن للبنك استمراره، مع الأخذ بالاعتبار جملة المخاطر التي يتعرض لها البنك بحكم تعامله بأموال الغير واستخدامها في مختلف أشكال الاستثمار والتوظيف، بحيث تشكل عمليات الإقراض بمختلف أنواعها أهم استخدامات البنك التقليدية بقيامه بدور الوساطة.

**أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه البنوك في تمويل الاقتصاد حيث تعتبر أهم قناة ل جلب الموارد المالية وإعادة توزيعها في المجتمع. وفي هذه المرحلة بالذات تزايدت الحاجة إلى استرجاع الثقة بالبنك الجزائري لمسايرة الأوضاع العالمية الجديدة، والتفتح على المفهوم الحقيقي الذي يمثله نموذج البنك الشامل والذي يضمن توافقه مع المستجدات العالمية، غير أن الوصول إلى التطبيق الصحيح لهذا المفهوم يمر عبر وضع استراتيجيات متطورة للعمل البنكي تقوم على أساس التنوع.
- تحقق إستراتيجية التنوع العديد من المزايا بالنسبة للبنك أهمها الزيادة في عوائد البنك وتوزيع المخاطر المحتمل الوقوع فيها.

**الهدف من الدراسة:** يتضح الهدف من هذا البحث فيما يلي:

- توضيح الإطار العام لاستراتيجية التنوع والأساسيات المتعلقة بتحليل العائد.
- إبراز أهم المؤشرات الممكن اعتمادها في القياس، فيما يخص التنوع والعائد.
- تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين تنوع الاستخدامات والعائد في البنوك الجزائرية.
- قياس الأثر الذي يمكن أن يحدثه تنوع الاستخدامات على العائد في البنوك الجزائرية.

**إشكالية الدراسة:** تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى تأثير تنوع الاستخدامات لدى البنوك الجزائرية على العائد؟

وتندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر لتنوع الاستخدامات على العائد على الأموال الخاصة في البنوك الجزائرية؟

- هل يوجد أثر لتنوع الاستخدامات على العائد على الأصول في البنوك الجزائرية؟

**فرضيات الدراسة:** من أجل تغطية مختلف جوانب الموضوع قمنا بوضع الفرضية الرئيسية على النحو الآتي:

- يؤثر تنوع الاستخدامات على زيادة العائد في البنوك الجزائرية.

وتنبثق عن هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين نعرضهما كما يلي:

**الفرضية الفرعية الأولى:**

- يؤثر تنوع الاستخدامات على زيادة العائد على الأموال الخاصة في البنوك الجزائرية.

**الفرضية الفرعية الثانية:**

- يؤثر تنوع الاستخدامات على زيادة العائد على الأصول في البنوك الجزائرية.

**منهج البحث:** للوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة، وكذا التحقق من الفرضيات التي تم طرحها، اعتمدنا **المنهج الوصفي** في وصف الظاهرة بالاعتماد على أهم مقاييس الإحصاء الوصفي (مقاييس النزعة المركزية)، و**المنهج التحليلي** في تحليل كل من الارتباط والانحدار بالاعتماد في ذلك على الإحصاء الاستدلالي، كما استعنا بأدوات القياس الاقتصادي في تحليل أثر التنوع على العائد.

**هيكل الدراسة:** تم تقسيم العمل إلى أربعة محاور، **المحور الأول** يضم الإطار العام لإستراتيجية التنوع لدى البنوك، أما **المحور الثاني** يتمحور حول تحليل العائد لدى البنوك، وبالنسبة **للمحور الثالث** فيضم اختبارات نموذج الانحدار البسيط والتحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة، وأخيرا في **المحور الرابع** سيتم اختبار الفرضيات وتحليل أهم النتائج المتوصل إليها.

**الدراسات السابقة:** تعددت الدراسات ذات الصلة بالموضوع، حيث يمكن إدراج أهمها فيما يلي:

- دراسة Ikbel Haloui<sup>(1)</sup> حول آثار التنوع على البنوك التونسية للفترة (1985-2006)، حيث هدفت الدراسة إلى إنشاء نماذج قياسية مختلفة لتدرس أثر التنوع المقاس بالاعتماد على مؤشر IHH، على كل من العائد والكفاءة، ثم تعرضت لأثر التنوع على المخاطرة وصلابة الجهاز البنكي (المخاطرة النظامية).

توصلت الدراسة إلى أنه ممكن للتنوع أن يؤثر على كل من العائد والمخاطرة بشكل سلبي، كما أثبتت الدراسة القياسية على أن التنوع في مجال الخدمات قد حقق مزايا للبنوك التونسية بتأثيره الإيجابي على الأداء والكفاءة، عكس التنوع الدولي والقطاعي.

- دراسة Sibel Yilmaz Turkman & Ihsan Yegit<sup>(2)</sup> حول التنوع في البنوك التركية وأثره على الأداء، حيث حاولت الدراسة الاعتماد على قياس أثر التنوع القطاعي والجغرافي في مجال منح القروض، لعينة متكونة من 50 بنك تركي للفترة (2007-2011).

توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر إيجابي للتنوع المقاس بالاعتماد على مؤشر IHH، على كل من العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول، باعتبارهما المؤشرين المعتمدين في الدراسة من أجل قياس العائد.

- دراسة Evelyn Hayden, and others<sup>(3)</sup> حول التنوع في البنوك الألمانية وأثره على العائد، الممثل في العائد على الأصول (ROA)، لعينة متكونة من 983 بنك ألماني للفترة (1996-2002). توصلت الدراسة إلى أن أثر التنوع على العائد يختلف حسب نوع أو شكل التنوع، ويتحدد على حسب مستوى المخاطرة، ويكون الأثر إيجابيا ومعنويا في حالة التنوع القطاعي مع الأخذ بالاعتبار عامل المخاطرة.

- دراسة Allen N. Berger and others<sup>(4)</sup> حول التنوع في البنوك الصينية وأثره على الأداء للفترة (1996-2006)، حيث اعتمدت على قياس أربعة أشكال للتنوع: تنوع القروض، الودائع، الأصول والتنوع الجغرافي، باستخدام مؤشر IHH، في حين تم حساب العائد على الأصول كمؤشر لقياس الأداء.

توصلت الدراسة إلى أن التنوع يؤدي إلى تخفيض الأرباح وزيادة التكاليف، يرجع سبب ذلك إلى مشاكل في الإدارة والتسيير في عينة البنوك الصينية.

- دراسة Paola Brighi & Valeria Venturelli<sup>(5)</sup> حول إستراتيجية التنوع في البنوك الإيطالية وأثره على الأداء للفترة (2006-2011)، حيث اعتمدت على قياس كل من التنوع الجغرافي والتنوع الوظيفي والعائد المعدل بالمخاطرة.

توصلت الدراسة إلى أن أثر التنوع الجغرافي كان إيجابيا على زيادة العائد على حسب حجم البنك.

## المحور الأول: الإطار العام لإستراتيجية التنويع لدى البنوك

ظهرت مع بداية عشرية الثمانينيات من القرن الماضي العديد من النظريات التي حاولت تفسير مبدأ التنويع وآثاره على سلوك المستثمرين وأداء المحافظ، ومن خلال هذا المحور سنتطرق إلى الإطار العام لإستراتيجية التنويع لدى البنوك، بعرض أهم التعاريف المتعلقة بالتنويع والتعرض لمختلف أشكاله، مع تحديد المزايا التي يمكن أن يستفيد منها البنك بإتباعه لإستراتيجية التنويع. وأخيرا نقوم بتحديد مؤشر قياس التنويع واستخدامه في قياس المتغير المتعلق بالدراسة والمتمثل في تنويع الاستخدامات في البنوك الجزائرية.

### 1-تعريف التنويع وأشكاله: تعددت التعاريف المتعلقة بالتنويع وذلك تبعا للغرض منه من جهة،

وتبعا لنوع القطاع والاقتصاد من جهة أخرى، وفي ما يلي أهم تعاريفه ومختلف أشكاله:

#### 1-1-تعريف التنويع: قبل التطرق إلى بعض التعاريف المتعلقة بالتنويع، يجب أن نعرض الأساس

أو البناء النظري للتنويع والذي يرجع إلى - هارماركويتز H.Marckowitz -<sup>(6)</sup> من خلال النظرية الحديثة لتنويع المحفظة، المبنية أساسا على مجموعة من الفرضيات أهمها:

- ينظر المستثمر لكل بديل استثماري من منظور التوزيع الاحتمالي للعائد المتوقع من ذلك الاستثمار عبر الزمن.

- يهدف المستثمر إلى تعظيم المنفعة المتوقعة لفترة واحدة.

- يقوم القرار الاستثماري على متغيرين أساسيين هما العائد والمخاطرة.

- يبغض المستثمر المخاطرة<sup>(7)</sup>.

يرتكز التنويع وفقا لهذه النظرية على درجة الارتباط بين عوائد الاستثمارات أو الأصول المالية المشكلة للمحفظة مرجحة بأوزانها النسبية، وقد توصل إلى أنه كلما انخفض معامل الارتباط بينعوائد الاستثمارات كلما انخفضت المخاطر.

ويرى P.Pupion بصفة عامة أن إستراتيجية التنويع هي: "تلك الإستراتيجية التي يتبناها البنك بدخوله في مجالات أنشطة جديدة بالنسبة له، سواء كانت منتوجات جديدة أو أسواقا جديدة"<sup>(8)</sup>.

ويعرف التنويع على أنه: " إستراتيجية يتم بموجبها تحقيق أنشطة في مجالات جديدة، من خلال منتجات جديدة، (وفرات النطاق -Economie de gamme-)، مع دخول أسواقا جديدة (وفرات الحجم - Economie d'échelle-)، لتحقيق نمو وتوسع أكبر وضمان القدرة على تخفيض والتحكم في المخاطر"<sup>(9)</sup>.

كما يرى صلاح الدين حسن السيسي أن التنوع يمثل: " فلسفة البنك الشامل الذي يحصل على مصادر تمويله من كل القطاعات، ويمنح الائتمان لكل القطاعات، باعتباره بنك قائم على النمو المستمر المرتكز على أداء متميز فعال وقائم على الجودة الشاملة." (10)

يمكن أن نخلص من عينة التعاريف السابقة، إلى أن التنوع يمثل تشكيلة أو توليفة الاستثمارات أو الاستخدامات، التي تتكون منها محفظة البنك الشامل (سواء محفظة القروض أو محفظة الأوراق المالية)، كما يشمل تنوع الموارد والخدمات إضافة إلى استحداث البنك خدمات وأنشطة أخرى بنكية، ودخوله إلى مجالات غير بنكية.

وتجدر الإشارة إلى أن معهد البنوك البريطاني قد قام بنشر كتاب عن الخدمات التي تقدمها البنوك، والتي تستحق من أجلها تسميتها بالبنوك الشاملة والتي تعتمد أساسا على التنوع (11).

**1-2- أشكال التنوع:** يمكن أن يأخذ التنوع عدة أشكال، أو أن يشمل عدة مجالات في ما يخص النشاط البنكي، نعرضها كما يلي (12):

- التنوع الجغرافي: ونعني به دخول البنك إضافة إلى سوقه المعتاد في نفس المنطقة أو البلد إلى منطقة أخرى في نفس البلد، حيث تعتبر أهم ميزة للتنوع الجغرافي تخفيض المخاطر، لتحقيق بذلك المحفظة المثلى التي تضمن التوازن بين كل من العائد والمخاطرة (النظرية الحديثة للمحفظة).

- التنوع الدولي: يقصد به دخول البنك لأسواق جديدة خارج البلد تكون دولية.

- التنوع القطاعي: يقصد به توسع البنك في تمويل مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

- تنوع الخدمات: يقوم البنك بموجبه بتنوع خدماته في مجالات نشاط مختلفة عن نشاطه التقليدي، والمتمثل في جمع الموارد (الودائع بمختلف أنواعها) ومنح القروض، حيث يعمل البنك على الدخول في أنشطة مالية لم تكن من اختصاصه من قبل كالتعامل بمختلف الأوراق المالية، والدخول في مجالات غير بنكية كتقديم خدمة التأمين البنكي.

كما يمكن أن يميز المستثمر فيما يتعلق بتسيير محفظته المالية، بين كل من التنوع الساذج والتنوع المنظم (تنوع ماركويتز)، والذي تمت الإشارة إليه في العنصر السابق:

- التنوع الساذج (Naive diversification): ويقصد به زيادة عدد الأوراق المالية التي تحتويها المحفظة الاستثمارية بشكل عشوائي، فكلما زاد عدد الأوراق المالية انخفضت المخاطرة، حيث أن احتوائها على حوالي 15 ورقة مالية كحد أقصى، سيؤدي إلى تفادي الجزء الأكبر من المخاطر الخاصة أو المخاطر غير المنتظمة (13).

- التنوع المنظم: يختلف عن التنوع الساذج في كونه يعتمد أساسا على علاقة الارتباط بين العوائد الناتجة عن الاستثمار في محفظة الأوراق المالية.

**2-مزايا التنوع لدى البنوك:** تحقق استراتيجية التنوع العديد من المزايا بالنسبة للبنك والمتمثلة فيما يلي:

- يعتبر التنوع أساس عمل البنك الشامل، حيث تتعاظم الآثار الإيجابية لاستراتيجية التنوع كلما اتجه البنك إلى ممارسة أنشطة غير بنكية وتقديمه لمزيج متكامل من الخدمات، هذا ما يؤدي إلى تحقيق أكبر درجة من الأمان للمودعين والتأثير على مستوى الوعي المصرفي لدى الأفراد<sup>(14)</sup>.

- يؤدي التنوع إلى توسيع تشكيلة الخدمات البنكية والمالية بما يتوافق مع طبيعة مختلف العملاء، حيث تتحقق وفورات النطاق ومزايا كل من التنوع الجغرافي والتنوع القطاعي<sup>(15)</sup>.

- الاستقرار في حركة الدوائع، نظرا لتعامل البنك مع قطاعات مختلفة وانتشار فروعها في مختلف المناطق الجغرافية. إضافة إلى تقسيم أو توزيع المخاطر، بحيث تعوّض خسائر قطاع معين بأرباح قطاعات أخرى<sup>(16)</sup>.

- يؤدي التنوع إلى انخفاض حجم المخاطر نتيجة توسع نطاق أعمال البنك الشامل ومصادر أرباحه وعوائده، وإلى زيادة الثقة به ومنه زيادة التعامل معه والطلب على منتجاته وعليه يمكنه تفادي مخاطر الإفلاس بدرجة عالية وكبيرة.

**3-مؤشر قياس التنوع:** يمكن تحديد المؤشر المستخدم في قياس التنوع، أو ما يسمى بمؤشر هيرفيندل هيرشمان (IHH) Indice de Herfindahl - Hirschman)<sup>(17)</sup>، حيث يقيس المؤشر درجة التخصص-La spécialisation- أو التركيز-La concentration- (أو بالمقابل التنوع-La diversification-)، ويستعمل عادة في قياس درجة التركيز في السوق، فبالنسبة للبنك تمثل حصة السوق حاصل قسمة كمية المنتج لدى البنك على الكمية الإجمالية المعروضة من المنتج على مستوى القطاع ككل. حيث تستخدم حصة السوق كمؤشر يدل على درجة التركيز، فمثلا حصة بنك ما من القروض الممنوحة على إجمالي القروض الممنوحة من قبل كل القطاع، تسمح لنا من معرفة درجة تخصصه أو تركزه أو تنوعه بالنسبة للقطاع ككل. يستعمل هذا المؤشر في عدة مجالات اقتصادية لقياس درجة الاحتكار أو التنافسية<sup>(18)</sup>، ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$IHH =$$

$$IHH = (P1)^2 + (P2)^2 + (P3)^2 + \dots + (Pn)^2$$

Pi: حصة البنك.

إن ارتفاع مؤشر IHH يدل على زيادة درجة التخصص أو التركيز أي بالمقابل انخفاض في درجة التنوع، فكلما زاد ليقارب الواحد الصحيح 1، كلما زادت شدة التركيز (حالة احتكار)، والعكس في حالة انخفاض مؤشر IHH حيث يكون دالا على انخفاض درجة التركيز أي بالمقابل ارتفاع في درجة التنوع، فكلما كان أقل من 0,5، كلما زادت شدة التنوع.

يتم عرض مؤشرات قياس تنوع الاستخدامات في البنوك الجزائرية، والمتعلقة بدراستنا بالاعتماد على كل من التنوع القطاعي للقروض والتنوع حسب آجال القروض، من خلال المعطيات المجمعة من تقارير بنك الجزائر خلال فترة الدراسة. قمنا بحساب مؤشر التنوع القطاعي للقروض IHH.SC، نظرا لخصوصية القطاع البنكي الجزائري خاصة في ما يتعلق بمحفظه الأصول التي تتكون من القروض والقيم ذات العائد الثابت والمتغير حيث تمثل القروض الجانب الغالب من الاستخدامات بالنسبة للبنوك الجزائرية ( مع محدودية مجالات التوظيف والاستخدام الأخرى )، وبالاعتماد على تقارير بنك الجزائر وتصنيفه للقروض حسب القطاعات الممولة سواء بالنسبة للبنوك العمومية أو الخاصة، حيث يفرق بين التمويل عن طريق القروض الممنوحة للقطاع العمومي بمختلف مجالاته والقروض الممنوحة للقطاع الخاص. يتم حساب مؤشر IHH.SC بتحديد أولا حصة أو نسبة البنوك الجزائرية من القروض الممنوحة للقطاع العمومي ثم الخاص، بعدها نحسب تربع النسبتين ومجموعهما يشكل لنا مؤشر IHH.SC. ويتم حساب مؤشر التنوع حسب آجال القروض IHH.MC بتحديد أولا حصة أو نسبة البنوك الجزائرية من القروض قصيرة الأجل ثم متوسطة وطويلة الأجل، بعدها نحسب تربع النسب الثلاث ومجموعها يشكل لنا مؤشر IHH.MC حسب الجدول الموالي:

### جدول رقم 01: عرض مؤشرات قياس تنوع الاستخدامات للفترة (2004-2014)

الوحدة: %

السنوات	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	201
المؤشر	4	5	6	7	8	9	0	1	2	3	4
IHH.SC	50,8	50	50,6	50,5	50,4	50	50,5	50,1	50	50,1	50
IHH.M C	46	44,9	41,3	38,2	36,7	34,7	34,4	35,2	35,9	36,9	39,4
IHH.E	48,4	47,5	46,0	44,4	43,6	42,4	42,5	42,7	43,0	43,5	44,7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

نستنتج من الجدول أعلاه أن نسبة مؤشر IHH.E التي تقيس تنوع الاستخدامات عموماً بالنسبة للبنوك الجزائرية، تتجه نحو الانخفاض على طول فترة الدراسة، مما يعكس درجة تنوع مرتفعة نسبياً، والملاحظ هو ارتفاعها خلال سنتي 2009 و2010، بحكم انخفاض مؤشر IHH.SC الخاص بالتنوع القطاعي للقروض وبالموازاة انخفاض مؤشر IHH.MC الخاص بالتنوع حسب آجال القروض، حيث كانت درجة التنوع في أقصى قيمتها خلال تلك السنتين. ونلاحظ بالنسبة للمؤشر IHH.SC أنه في حدود 50% على طول الفترة وهذا يدل على أن التنوع كان بدرجة متوسطة نسبياً بين القطاعين، حيث تجاوزت نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص نسبة القروض الممنوحة للقطاع العمومي تدريجياً على طول الفترة، وذلك يعكس سياسة الدولة في تشجيع والاهتمام بالقطاع الخاص لتنمية الاقتصاد الوطني.

أما بالنسبة لمؤشر IHH.MC يلاحظ من الجدول أنه في تذبذب خلال الفترة، حيث بدأ في الانخفاض من بداية الفترة أي من سنة 2004 إلى غاية سنة 2010 ليصل إلى أصغر نسبة له بقيمة 34,4%، وهذا ما يعكس الزيادة في درجة تنوع آجال القروض، حيث يتبين لنا الاختلاف بين النسب حسب الآجال بتزايد نسبة القروض طويلة الأجل على حساب القروض قصيرة الأجل و القروض متوسطة الأجل، لتتعدى نسبة القروض طويلة الأجل نسبة 50% مقابل 24,7% للقروض قصيرة الأجل ونسبة 21,7% للقروض متوسطة الأجل وذلك في آخر الفترة أي خلال سنة 2014، ذلك ما يفسر تغيير سياسة الدولة في توجيه القروض البنكية واهتمامها بتمويل المشاريع والاستثمارات طويلة الأجل ( خاصة تمويل الاستثمارات في قطاع الطاقة والمياه، وزيادة القروض متوسطة وطويلة الأجل الموجهة لتمويل السلع المعمرة لفائدة الأسر بالإضافة إلى الارتفاع في القروض الرهنية ).

### المحور الثاني: تحليل العائد لدى البنوك

يتضمن هذا العنصر أهم النسب المعتمدة في قياس العائد، والتي تعتبر من أهم المعايير المطبقة لتقييم أداء البنوك، حيث تصنف كمعايير لقياس الربحية والتي تعبر عن كفاءة البنك في اتخاذ قراراته المالية والاستثمارية<sup>(19)</sup>، وعليه يمكن عرضها من خلال ما يلي:

1- العائد على الأموال الخاصة: (ROE- Return on equity) تضم الأموال الخاصة كلاً من رأس المال والاحتياطيات، والأرباح غير الموزعة، ويعبر عنها أيضاً بحقوق الملكية. تعتبر نسبة (ROE) أو المردودية المالية من أهم النسب المعمول بها، فمن وجهة نظر المساهمين، تمثل العائد على استثمار أموالهم في نشاط البنك. لكن يجب توخي الحذر في الحكم عليها لأنّ

ارتفاعها قد يعكس عدم كفاية الأموال الخاصة بدلاً من مردودية عالية. ويمكن حسابها وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{العائد على الأموال الخاصة} =$$

1-2- العائد على الأصول: (ROA- Return on asset)، يعتبر من أهم النسب التي تسمح بتقييم مردودية البنوك، حيث يرجع استخدامه إلى بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دافيد كول<sup>(20)</sup>، والذي تمثله العلاقة التالية:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{النتيجة الصافية} / \text{إجمالي الأصول}$$

تمثل هذه النسبة العائد المتوسط لإجمالي الأصول، حيث تستخدم للحكم على كفاءة البنك في استخدام الأموال المقترضة، أي يقيس قدرة البنك على الحصول على استخدام أمثل للأصول المقترضة وتحقيق أكبر عائد<sup>(21)</sup>.

وتجدر الإشارة أنّ كلاً من المعاملين الأخيرين، ROA-ROE يتم العمل على أساسهما خاصة فيما يتعلق بالمقارنة على مستوى دولي، ويتم الربط بينهما من خلال العلاقة الآتية:

$$\text{العائد على الأموال الخاصة} = \text{العائد على الأصول} \times \text{مضاعف الرفع المالي}$$

حيث أن: مضاعف الرفع المالي = إجمالي الأصول / إجمالي الأموال الخاصة.  
يقيس مضاعف الرفع المالي أو مضاعف الملكية (EM- Equity multiplier)، درجة التمويل بالديون مقارنة بالأموال الخاصة، وعليه فهو يقيس الرفع المالي كما يمثل مقياساً لكل من العائد والمخاطرة<sup>(22)</sup>.

2- مؤشرات قياس العائد المتعلقة بالدراسة: يمكن تحديد أهم النسب المالية المعتمدة لحساب المتغير التابع لدراستنا، والمتمثل أساساً في العائد وفقاً للجدول الموالي:

جدول رقم 02: ملخص النسب المالية المعتمدة لحساب المتغير التابع- العائد-

المتغير	العائد على الأموال الخاصة	العائد على الأصول
النسبة	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\sum \text{الأموال الخاصة}}$	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\sum \text{الأصول}}$

المصدر: من إعداد الباحثة.

يتم الاعتماد في دراستنا الحالية على كل من العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول، حيث تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من المقاييس الأخرى المستخدمة في قياس العائد على الأصول، كمنفعة الأصول، الفائض الإجمالي للاستغلال، إلا أن هيكل النظام المحاسبي الجزائري المحدد وفقا للنظام 09-04 المتعلق بمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية<sup>(23)</sup>، يعتمد على النسب المحسوبة من طرف بنك الجزائر والمنشورة في تقاريره السنوية، وحسب المعطيات المتوفرة لدينا والمجمعة للفترة (2004-2014)، نعرض الجدول الموالي:

**جدول رقم 03: مؤشرات قياس العائد ROE و ROA للفترة (2004-2014)**

الوحدة: %

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ROE	13,4	15,5	20,4	24,6	25,2	25,7	26,7	24,6	22,7	19	23,9
ROA	0,9	1,3	1,5	2,1	1,2	1,8	2,2	2,1	1,9	1,7	2

**المصدر:** من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

يتضح لنا حسب تطور قيم المتغيرين، على مدار فترة الدراسة أن هناك ارتفاع ملحوظ في قيمة العائد على الأموال الخاصة ROE خلال فترة الدراسة ابتداء من 2006، حيث يلاحظ تقارب نفس قيمته ما بين 2008 و 2010، ويرجع ذلك إلى تحسن وارتفاع الربح الصافي مع ثبات قيمة الأموال الخاصة، لينخفض إلى قيمة 19% سنة 2013 ويعود للارتفاع سنة 2014 بسبب ارتفاع الأموال الخاصة. أما بالنسبة للعائد على الأصول ROA فنلاحظ ارتفاع قيمته بشكل ملحوظ سنة 2007 وسنتي 2010 و 2011، وهذا ما يعكس زيادة الربح الصافي من جهة وإجمالي الأصول، لكن تعتبر باقي قيمه متقاربة حتى سنة 2014.

### المحور الثالث: اختبارات النموذج والتحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

يتم الإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي، وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)<sup>(24)</sup>، كما يتم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات الإحصائية للفرضيات الواجب تحققها أو الشروط اللازمة لاعتماد نموذج الانحدار البسيط، وإثبات صلاحية أو جودة النموذج المقترح<sup>(25)</sup>، وعليه نقوم أولا بتحليل مجتمع الدراسة ثم عرض نموذج الدراسة. بعدها نقوم باختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة ثم تلخيص باقي اختبارات الفرضيات وفقا لجدول خاص بنموذج الانحدار البسيط المتعلق بالعائد على الأموال الخاصة، والجدول الذي يليه يخص نموذج الانحدار البسيط المتعلق بالعائد على الأصول كما يلي:

## 1- تحليل مجتمع الدراسة: (الجهاز البنكي الجزائري)

عرف القطاع البنكي الجزائري مجموعة من الإصلاحات، أهمها إصلاح عام 1990 بظهور قانون النقد والقرض<sup>(26)</sup>، بعدما كان تصميم النظام البنكي وتنظيم أدائه، يخضع للتخطيط المركزي وقد نجم عن هيمنة هذا النظام نقص كفاءة وفعالية جمع واستخدام الموارد. ويتمثل الهدف الأساسي من تلك الإصلاحات في توفير البيئة الملائمة للنشاط البنكي المعتمد على آلية السوق، وإحداث نقلة نوعية في البيئة البنكية، من خلال توفيرها للأطر المؤسساتية والقانونية التي تتسجم ومتطلبات اقتصاد السوق، أي إحداث تغييرات جذرية في تنظيم النشاط البنكي، ومقاييس تصحيح الوضعية المالية للبنوك، مع تدعيم استقلالية البنوك، وإلغاء مبدأ تخصص البنوك<sup>(27)</sup>، فأصبح بإمكانها تمويل جميع القطاعات الاقتصادية في إطار المحافظة على توازنها المحاسبي والمالي. وعليه تم تحرير القطاع البنكي الجزائري بموجب قانون النقد والقرض، بدخول مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية الخاصة (المحلية والأجنبية). توالى الإصلاحات والتعديلات على قانون النقد والقرض والتي جاءت في شكل أوامر أهمها في فيفري 2001<sup>(28)</sup>، بعدها في أوت 2003<sup>(29)</sup>، ثم في أوت 2010<sup>(30)</sup>.

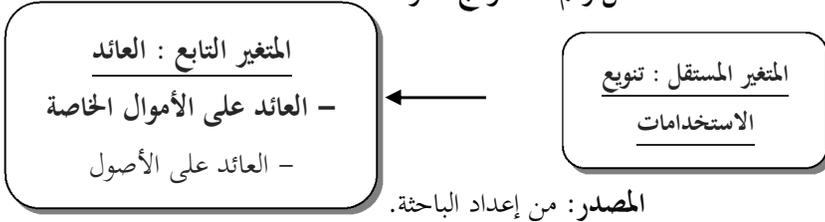
يتكون الجهاز البنكي الجزائري<sup>(31)</sup> من 6 بنوك عمومية: (BNA- CPA- BEA- BADR- BDL- CNEP-banque)، يضاف إليها 14 بنك خاص برأس مال أجنبي منها بنك برأس مال مختلط (El Baraka Bank)<sup>(32)</sup>، ورغم ذلك تبقى حصة البنوك العمومية الجزائرية هي الغالبة، سواء في ما يتعلق بتوزيع القروض الذي يمثل 95% من إجمالي القروض الممنوحة أو في ما يتعلق بجمع الموارد الذي يمثل 90% من الحصة الإجمالية<sup>(33)</sup>.

قمنا بتجميع مختلف المعطيات المعتمد عليها في الدراسة المتمثلة في المؤشرات المالية والإحصائيات من تقارير بنك الجزائر والمتعلقة بالفترة (2004-2014)<sup>(34)</sup>.

## 2- عرض نموذج الدراسة:

تم تصميم نموذجاً للدراسة يبين المتغير المستقل المتمثل في تنوع الاستخدامات، والمتغير التابع المتمثل في العائد، والشكل الموالي يوضح النموذج الذي تم اعتماده على النحو الآتي:

شكل رقم 1: نموذج الدراسة



ويتم كتابة نموذج الانحدار البسيط المقترح وفقا للصيغة الرياضية التالية:

Y: يمثل المتغير المستقل (العائد).

X: يمثل المتغير التابع (تنوع الاستخدامات).

a و b: معاملات الانحدار.

e: الخطأ العشوائي.

$$Y = a + bX + e$$

3- اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة: يعتبر من أهم الاختبارات بحيث يسمح لنا من معرفة إذا كانت البيانات تتوزع طبيعيا أم لا، وعليه تم استخدام اختبار كلموغروف سميروف (Kolmogorov-Smirnov)، حيث تكون قاعدة القرار بقبول الفرضية الصفرية أي أن البيانات تتوزع طبيعيا إذا كان مستوى المعنوية أكبر من 0,05، وفي ما يلي نعرض نتائج الاختبار الخاصة بالمتغير المستقل والمتغيرات التابعة للدراسة حسب الجدول أدناه:

جدول رقم 04: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	التنوعفي الاستخدامات	العائد على الأموال الخاصة	العائد على الأصول
	DE	ROE	ROA
مستوى الدلالة	0,200	0,162	0,200
النتيجة	قبول الفرضية الصفرية	قبول الفرضية الصفرية	قبول الفرضية الصفرية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول أن مستوى الدلالة لكل المتغيرات يفوق مستوى المعنوية 0,05، وعليه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه وفي هذه الحالة يمكن لنا اعتماد نموذج الانحدار الخطي في الدراسة.

4- اختبارات نموذج الانحدار البسيط الخاص بالعائد على الأموال الخاصة: والذي يبين العلاقة بين كل من تنوع الاستخدامات والعائد على الأموال الخاصة، حيث يتم كتابة النموذج وفقا للصيغة الرياضية التالية:

$$ROE = a +$$

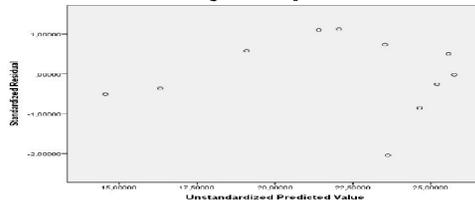
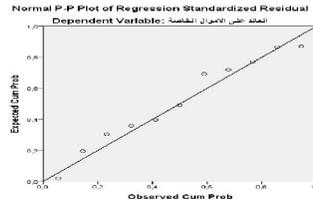
DE: يمثل تنوع الاستخدامات.

ROE: يمثل العائد على الأموال الخاصة.

والجدول الموالي يلخص نتيجة اختبارات فرضيات نموذج الانحدار البسيط المقترح:

**جدول رقم 05: اختبارات نموذج الانحدار البسيط المقترح الخاص بـ ROE**

نوع الاختبار	الاختبار المعتمد	نتيجة الاختبار
اختبار العلاقة الخطية	-معامل ارتباط بيرسون (R Pearson)	$R=87,2\%$ وجود علاقة ارتباط عكسية وقوية ودالة إحصائيا بمستوى المعنوية 0,01
اختبار مستوى معنوية النموذج	-معامل التحديد المعدل (Adjusted R Squared) -اختبار الدلالة الإحصائية الكلية للنموذج باختبار (Fisher F)	$R^2=73,3\%$ $F=28,428$ عند مستوى الدلالة 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0,05
اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا		انتشار النقاط يكون حول الخط المستقيم
اختبار عدم وجود الارتباط الذاتي للبقايا	اختبار دارين- واتسن Durbin-Waston	DW = 1,608 وهينتنمي للمجال: $d_u < DW < 4 - d_u$ حيث: 1,32 < 1,608 < 2,68 ( $d_u$ مستخرجة من جدول اختبار DW)
اختبار تجانس البقايا	شكل انتشار البقاي المعيارية مع التوقعات غير المعيارية	البقاي تتوزع عشوائيا، بمعنى أن شكل الانتشار لا يتبع نمط معين.



**المصدر:** من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يمكن التعليق على النتائج المبينة في الجدول أعلاه من أجل الحكم على جودة النموذج، وحسب

نتيجة الاختبارات المعتمدة من خلال ما يلي:

- نختبر العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمستقل ونؤكد لها، حسب الطريقة الإحصائية حيث يتبين وجود علاقة ارتباط عكسية وقوية ودالة إحصائياً بين المتغير التابع والمتغير المستقل.
- تم اختبار جودة النموذج من خلال اعتماد معامل التحديد المعدل، حيث يبين أن 73,3% من التباينات (الانحرافات الكلية في قيم ROE)، تفسرها العلاقة الخطية، أي نموذج الانحدار البسيط، وأن 26,7% فقط من التباينات ترجع إلى عوامل عشوائية.
- بلغت قيمة F المحسوبة قيمة 28,428 عند مستوى الدلالة 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0,05. وعليه نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة التي تقر بأن النموذج معنوي وذو دلالة إحصائية.
- يلاحظ من خلال الشكل البياني أن انتشار النقاط يكون حول الخط المستقيم، وعليه فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- فيما يخص اختبار DW، يتضح لنا أن إحصائية DW تنتمي إلى المجال  $d_u < DW < 4 - d_u$ ، وعليه فإننا نؤكد على وجود استقلال ذاتي للبواقي أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.
- نلاحظ بالنسبة لاختبار تجانس البواقي حسب شكل الانتشار أنها تتوزع عشوائياً، بمعنى أن شكل الانتشار لا يتبع نمط معين، حيث أن التوزيعات تكون مبعثرة، مما يدل على تجانس الأخطاء العشوائية أو البواقي.

يمكن أن نخلص إلى أن نموذج الانحدار البسيط المقترح، يحقق كل الشروط اللازمة وفقاً للاختبارات الإحصائية المعتمدة، حيث تم إثبات جودته وصلاحيته. وعليه يتم صياغته في شكل

المعادلة الرياضية التالية:

$$ROE = 104,074 - 1,850DE$$

**4- اختبار جودة نموذج الانحدار البسيط الخاص بالعائد على الأصول:** والذي يبين العلاقة بين

كل من تنويع الاستخدامات والعائد على الأصول، حيث يتم كتابة النموذج وفقاً للصيغة الرياضية التالية:

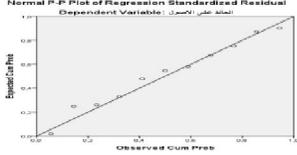
$$ROA = a + bDE + e$$

DE: يمثل تنويع الاستخدامات.

ROA: يمثل العائد على الأموال الخاصة.

والجدول الموالي يلخص نتيجة اختبارات فرضيات نموذج الانحدار البسيط المقترح:

جدول رقم 06: اختبارات نموذج الانحدار البسيط المقترح الخاص ب ROA

نوع الاختبار	الاختبار المعتمد	نتيجة الاختبار
اختبار العلاقة الخطية	-معامل ارتباط بيرسون (R Pearson)	$R = 73,2\%$ وجود علاقة ارتباط عكسية وقوية ودالة إحصائيا بمستوى المعنوية 0,01
اختبار مستوى معنوية النموذج	-معامل التحديد المعدل (Adjusted R Squared) -اختبار الدلالة الإحصائية الكلية للنموذج باختبار (Fisher F)	$R^2 = 48,5\%$ $F = 10,408$ عند مستوى الدلالة 0,010 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0,05
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي		انتشار النقاط يكون حول الخط المستقيم.
اختبار عدم وجود الارتباط الذاتي للبواقي	اختبار داربين - واتسن Durbin-Waston	DW 2,227 = وهيننتمي للمجال: $d_u < DW < 4 - d_u$ حيث: $2,68 < 2,227 < 1,32$ ( $d_u$ مستخرجة من جدول اختبار DW)
اختبار تجانس البواقي	شكل انتشار البواقي المعيارية مع التوقعات غير المعيارية	البواقي تتوزع عشوائيا، بمعنى أن شكل الانتشار لا يتبع نمط معين.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يمكن التعليق على النتائج المبينة في الجدول أعلاه من أجل الحكم على جودة النموذج، وحسب نتيجة الاختبارات المعتمدة من خلال ما يلي:

- نختبر العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمستقل ونؤكدها، حسب الطريقة الإحصائية حيث يتبين وجود علاقة ارتباط عكسية وقوية ودالة إحصائياً بين المتغير التابع والمتغير المستقل.
  - نختبر جودة النموذج من خلال اعتماد معامل التحديد المعدل، حيث يبين أن 48,5% من التباينات (الانحرافات الكلية في قيم ROA)، تفسرها العلاقة الخطية، أي نموذج الانحدار البسيط، وأن 51,5% من التباينات ترجع إلى عوامل عشوائية.
  - بلغت قيمة F المحسوبة قيمة 10,408 عند مستوى الدلالة 0,010 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0,05. وعليه نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة التي تقر بأن النموذج معنوي وذو دلالة إحصائية.
  - يلاحظ من خلال الشكل البياني أن انتشار النقاط يكون حول الخط المستقيم، وعليه فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
  - فيما يخص اختبار DW، يتضح لنا أن إحصائية DW تنتمي إلى المجال  $d_u < DW < 4 - d_u$ ، وعليه فإننا نؤكد على وجود استقلال ذاتي للبواقي أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.
  - نلاحظ بالنسبة لاختبار تجانس البواقي حسب شكل الانتشار أنها تتوزع عشوائياً، بمعنى أن شكل الانتشار لا يتبع نمط معين، حيث أن التوزيعات تكون مبعثرة، مما يدل على تجانس الأخطاء العشوائية أو البواقي.
- يمكن أن نخلص إلى أن نموذج الانحدار البسيط المقترح، يحقق كل الشروط اللازمة وفقاً للاختبارات الإحصائية المعتمدة، حيث تم إثبات جودته وصلاحيته. وعليه يتم صياغته في شكل المعادلة الرياضية التالية:

$$ROA = 8,390 - 1,151DE$$

**5- الإحصائيات الوصفية للمتغير المستقل:** سنعتمد على أهم مقاييس النزعة المركزية المستخدمة والمتمثلة في الوسط الحسابي، الانحراف المعياري وأكبر قيمة وأصغر قيمة للمتغير المستقل، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 07: الإحصائيات الوصفية للمتغير المستقل الوحدة: %

الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	المتغير
2,061	42,4	48,4	44,391	DE

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يبين لنا الجدول أن قيمة الوسط الحسابي قد بلغت 44,391%، وهي تعكس زيادة في التنوع في المتوسط خلال فترة الدراسة حيث بلغت أكبر قيمة للمؤشر 48,4% كما بلغت أصغر قيمة له 42,4% بانحراف معيار يقدره 2,061%، والتي تمثل درجة تشتت بيانات الدراسة عن الوسط الحسابي بحيث تعتبر ضئيلة مما يؤكد على التقارب في قيم المؤشر خلال فترة الدراسة.

**6- الإحصائيات الوصفية للمتغير التابع:** نعتمد على نفس مؤشرات النزعة المركزية بالنسبة للمتغير التابع والموضحة حسب الجدول الموالي:

### جدول رقم 08: الإحصائيات الوصفية للمتغير التابع

الوحدة: %

المتغيرات	الوسط الحسابي	أكبر قيمة	أصغر قيمة	الانحراف المعياري
ROE	21,973	26,7	13,4	4,374
ROA	1,7	2,2	0,9	0,424

**المصدر:** من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يتضح لنا من الجدول أن قيمة الوسط الحسابي للعائد ROE قد بلغت 21,973 %، حيث بلغت أكبر قيمة له 26,7% والتي كانت خلال عام 2010 كما بلغت أصغر قيمة له 13,4% خلال عام 2004، بانحراف معياري قدره 4,374%، والتي تمثل درجة تشتت بيانات الدراسة عن الوسط الحسابي. أما بالنسبة للعائد ROA فقد بلغت قيمة وسطه الحسابي 1,7% حيث بلغت أكبر قيمة له 2,2% والتي كانت خلال عام 2010 كما بلغت أصغر قيمة له 0,9% خلال عام 2004، بانحراف معيار يقدره 0,424%، بحيث تعتبر ضئيلة جدا مما يؤكد على التقارب في قيم النسب خلال فترة الدراسة.

### المحور الرابع: اختبار الفرضيات وتحليل نتائج الدراسة

سيتم من خلال هذا المحور اختبار فرضيات النموذج المقترح وتحليل نتائج الدراسة، بتحليل وقياس الأثر، حيث نعتمد على الفرضية الرئيسية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنوع الاستخدامات على العائد في البنوك الجزائرية.

وتنبثق عن هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين نعرضهما كما يلي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنوع الاستخدامات على العائد على الأموال الخاصة في البنوك الجزائرية.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنوع الاستخدامات على العائد على الأصول في البنوك الجزائرية.

(يتم اختبار الدلالة الإحصائية Sig. بمستوى المعنوية 5%).

نقوم باختبار الفرضية الرئيسية وفرضياتها الفرعية بالاعتماد على تحليل الأثر وتحليل التباين بمستوى المعنوية 0,05، والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنوع الاستخدامات على العائد في البنوك الجزائرية:

**1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتنوع الاستخدامات على العائد على الأصول في البنوك الجزائرية، فيتبين لنا من خلال الجدول رقم 09 نتائج تحليل الانحدار البسيط وتحديد أثر تنوع الاستخدامات على العائد على الأموال الخاصة على النحو الآتي:

جدول رقم 09: نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر تنوع الاستخدامات على الأموال الخاصة

المغير	R	Adj.R <sup>2</sup>	F	SIG	الثابت α	T	SIG	المعامل β	T	SIG
ROE	-0,872	0,733	28,428	0,00	104,074	6,752	0,00	-1,850	-5,332	0,00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يمكن أن نخلص من الجدول أعلاه أن معامل ارتباط بيرسون (R) المحسوب، يبين وجود علاقة ارتباط عكسية (سالبة) ودالة إحصائية بمستوى المعنوية 0,01، حيث بلغت قيمته 0,872 وهي تعتبر علاقة ارتباط قوية، أي أنه كلما انخفض مؤشر التنوع المعتمد خلال الدراسة كلما ارتفع كل من العائد على الأموال الخاصة، باعتبار أن انخفاض مؤشر -IHH- يعتبر دليلاً على الزيادة في التنوع في مجال الاستخدامات.

وبالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل Adj.R<sup>2</sup> المحسوب يتبين أنه دال إحصائياً بمستوى المعنوية 0,05، باعتبار أن قيمة F المحسوبة قد بلغت 28,428 عند مستوى الدلالة 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0,05، نفس النتيجة المتوصل إليها بالاعتماد على قيمة T المحسوبة حيث يعتبر مستوى الدلالة أيضاً أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0,05. ويتضح لنا من قيمة معامل التحديد المحسوب أن 73,3% من التغيرات في العائد على الأموال الخاصة ناتجة عن تنوع الاستخدامات، كما بلغ معامل الانحدار β ما قيمته -1,850 وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في نسبة مؤشر التنوع في الاستخدامات تؤدي إلى انخفاض نسبة العائد على الأموال الخاصة بقيمة 1,850.

وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر لتنوع الاستخدامات على العائد على الأموال الخاصة في البنوك الجزائرية، ونقبل الفرضية البديلة والمتمثلة في الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أنه:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنوع الاستخدامات على العائد على الأموال الخاصة في البنوك الجزائرية.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتنوع الاستخدامات على العائد على الأصول في البنوك الجزائرية، فيتبين لنا من خلال الجدول رقم 10 نتائج تحليل الانحدار البسيط وتحديد أثر تنوع الاستخدامات على العائد على الأصول على النحو الآتي:

جدول رقم 10: نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر تنوع الاستخدامات على العائد على الأصول

المغير	R	Adj.R <sup>2</sup>	F	SIG	الثابت α	T	SIG	المعامل β	T	SIG
ROA	-0,732	0,485	10,408	0,010	8,390	4,042	0,03	-0,151	-3,226	0,03

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يمكن أن نخلص من الجدول أعلاه أن معامل ارتباط بيرسون (R) المحسوب، يبين وجود علاقة ارتباط عكسية ( سالبة ) ودالة إحصائيا بمستوى المعنوية 0,05، حيث بلغت قيمته 0,732 وهي تعتبر علاقة ارتباط قوية، أي أنه كلما انخفض مؤشر التنوع المعتمد خلال الدراسة كلما ارتفع كل من العائد على الأصول، باعتبار أن انخفاض مؤشر -IHH- يعتبر دليلا على الزيادة في التنوع في مجال الاستخدامات.

وبالاعتماد على معامل التحديد المعدل Adj.R<sup>2</sup> المحسوب، والذي يعتبر أنه دال إحصائيا بمستوى المعنوية 0,05، باعتبار أن قيمة F المحسوبة قد بلغت 10,408 عند مستوى الدلالة 0,010 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0,05، نفس النتيجة المتوصل إليها بالاعتماد على قيمة T المحسوبة حيث يعتبر مستوى الدلالة أيضا أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0,05. ويتضح لنا من قيمة معامل التحديد المعدل المحسوب أن 48,5% من التغيرات في العائد على الأصول ناتجة عن تنوع الاستخدامات، كما بلغ معامل الانحدار β ما قيمته -0,151 وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في نسبة مؤشر التنوع في الاستخدامات تؤدي إلى انخفاض نسبة العائد على الأصول بقيمة 0,151.

وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى المعنوية 0,05 لتنوع الاستخدامات على العائد على الأصول في البنوك الجزائرية، ونقبل الفرضية البديلة والمتمثلة في الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على أنه:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنوع الاستخدامات على العائد على الأصول في البنوك الجزائرية.

## خاتمة:

مما تقدم في هذه الدراسة بمحاورها الأربعة يمكن استخلاص جملة من النتائج، نوردتها على النحو الآتي:

- يمثل التنوع تشكيلة أو توليفة الاستثمارات أو الاستخدامات، التي تتكون منها محفظة البنك الشامل (سواء محفظة القروض أو محفظة الأوراق المالية)، كما يشمل تنوع الموارد والخدمات إضافة إلى استحداث البنك خدمات وأنشطة أخرى بنكية، ودخوله إلى مجالات غير بنكية.

- يأخذ التنوع عدة أشكال تتمثل في التنوع الجغرافي، التنوع الدولي، التنوع القطاعي والتنوع في الخدمات، هذا الأخير الذي يعمل على أساسه البنك على توسيع تشكيلة الخدمات البنكية والمالية، بما يتوافق مع طبيعة مختلف العملاء. كما تتمثل أهم مزايا التنوع في تحقيق وفورات النطاق وكذلك الحجم.

- يعتبر كل من العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول، من أهم المعايير المطبقة لتقييم أداء البنوك، حيث تصنف كمعايير لقياس الربحية والتي تعبر عن كفاءة البنك في اتخاذ قراراته المالية والاستثمارية.

- هناك زيادة في نسبة التنوع في البنوك الجزائرية، في مجال منح القروض حسب الآجال (قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل) خلال فترة الدراسة، وعدم الاقتصار على منح القروض قصيرة الأجل حسب ما كان سائدا في فترة من الفترات.

- هناك زيادة في نسبة التنوع حسب القطاعات (قروض للقطاع العمومي، قروض للقطاع الخاص) خلال فترة الدراسة، حيث كانت نسبة منح القروض موزعة بين القروض الممنوحة للقطاع العمومي والقروض الممنوحة للقطاع الخاص عكس ما كان سائدا في الفترات السابقة.

- كلما انخفض مؤشر التنوع المعتمد خلال الدراسة كلما ارتفع كل من العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول، باعتبار أن انخفاض مؤشر التنوع (Herfindhal - IHH-Indice de Hirshman) يكون دالا على زيادة في التنوع في مجال الاستخدامات، وبالتالي يؤدي إلى زيادة العائد.

مما سبق وباختبار الفرضيات المطروحة ومحاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية، يمكننا تأكيد الفرضية الرئيسية المطروحة والتي تنص على أن **التنوع في الاستخدامات يؤثر على العائد بالزيادة في البنوك الجزائرية**، بحيث تم إثبات الفرضيتين الفرعيتين وتأكيد صحتها، فيؤثر تنوع الاستخدامات على كل من زيادة العائد على الأموال الخاصة، كما يؤثر تنوع الاستخدامات إيجابيا على العائد على الأصول في البنوك الجزائرية. أضف إلى ذلك، تأكيد وجود

علاقة ارتباط عكسية وقوية بين تنوع الاستخدامات وكل من العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول في البنوك الجزائرية.

وعليه ومن خلال الدراسة التطبيقية تمكنا من صياغة نموذجين للانحدار البسيط، مع إثبات جودة ومعنوية كل منهما، وتحديد مدى تأثير التنوع في الاستخدامات لدى البنوك الجزائرية على العائد، والذي يمثل التساؤل الرئيسي لإشكالية دراستنا.

وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكننا تقديم بعض الاقتراحات:  
تتمثل في:

- العمل على زيادة قدرة البنوك الجزائرية على الاستخدام الكفء لمواردها بتوظيفها في مجالات مختلفة، بالأخذ بالاعتبار عامل المخاطرة، وبالتالي تحسين عوائدها.

- ضرورة اهتمام البنوك الجزائرية بتطوير أنظمة تسييرها واعتمادها أساسا على استراتيجية التنوع التي يجب أن تشمل عدة مجالات، فيما يخص تقديم الخدمات وتجميع الموارد وتنوع توظيفاتها على غرار منح القروض بمختلف أنواعها.

- إعادة توجيه القروض إلى قطاعات متنوعة كالقروض الاستهلاكية والقروض العقارية، والبحث عن أوجه استخدام أخرى كالقرض السندي.

- خلق منتجات بنكية جديدة والتوسع في النشاطات غير البنكية، كتقديم خدمات التأمين، والاستثمار في الأوراق المالية، وهذا من شأنه تنوع مجالات التمويل في النظام المالي، وتطوير مهام المؤسسات المالية وخاصة السوق المالي الجزائري (البورصة) الذي يفتقد للكفاءة والفعالية في أداء دوره.

- تنوع الخدمات وتقديم خدمات بنكية إلكترونية حديثة، تضمن السرعة والدقة في أداء الوظيفة البنكية، وعصرية نظام الدفع الأمر الذي سيؤثر على مستوى الوعي المصرفي لدى الأفراد وعلى جلب أكبر عدد من المتعاملين.

- ضرورة إشراف البنوك الجزائرية بنفسها وبنك الجزائر على الأنشطة البنكية المستحدثة بغرض التنوع، وعلى هذا الأساس إجراء بعض التعديلات في القوانين لتفعيل دور بنك الجزائر وهياكله المختلفة في مجال الرقابة البنكية.

(1) Ikbel Haloui, "Effets de la diversification sur les banques - Application au cas des banques commerciales tunisiennes -", Doctorat en Sciences Economiques, Université de Tunis El Manar, 2009-2010.

(2) Sibel Yilmaz Turkman & Ihsan Yegit, « Diversification in banking and its effects on bank's performance: Evidence from Turkey », American International Journal of Contemporary Research, Vol.2 No 12 , December 2012. Consulté sur le lien :

[http://www.aijcrnet.com/journals/Vol\\_2\\_No\\_12\\_December\\_2012/12.pdf](http://www.aijcrnet.com/journals/Vol_2_No_12_December_2012/12.pdf)

(3) Evelyn Hayden, Daniel Porath & Natalja von Westernhagen, « Does diversification improve the performance of German banks ? Evidence from individual bank loans portfolio », Discussion papers Series :2 Banking and Financial Studies, Deutsche Bundesbank, Frankfurt-Germany, No 05/2006. Consulté sur le lien:

[https://www.bundesbank.de/Redaktion/EN/Downloads/Publications/Discussion\\_Paper\\_2/2006/2006\\_08\\_08\\_dkp\\_05.pdf?\\_blob=publicationFile](https://www.bundesbank.de/Redaktion/EN/Downloads/Publications/Discussion_Paper_2/2006/2006_08_08_dkp_05.pdf?_blob=publicationFile)

(4) Allen N. Berger and others, " The effects of versus focus diversification on bank performance: Evidence from Chinese banks", BOFIT Discussion papers, Institute for Economies in transition, Bank of Finland, Editor-in- Chief Aaron Mehrotra, 4/2010.

(5) Paola Brighi & Valeria Venturelli, "Diversification strategies and performance in the Italian banking system", In Governance, regulation and bank stability, Ted Lindblom & others, Palgrave Macmillan, UK, 2014. Disponible sur le site d'internet: [www.palgraveconnect.com](http://www.palgraveconnect.com)

(6) Harry Markowitz, « Potfolio Selection », Journal of Finance, Vol.7, Mars 1952,p77-91.Consulté sur le lien:

[https://www.math.ust.hk/~maykwok/courses/ma362/07F/markowitz\\_IF.pdf](https://www.math.ust.hk/~maykwok/courses/ma362/07F/markowitz_IF.pdf)

(7) منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في الاستثمار، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 2010، ص 83.

(8) Pierre-Charles Pupion, Economie et gestion bancaire, Dunod, Paris, 2000, p98.

(9) Ikbel Haloui, op-cit, p 11.

(10) صلاح الدين حسن السيسي، الموسوعة المصرفية العلمية و العملية - الجزء الأول-، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2011، ص 49.

(11) صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 50.

(12) Ikbel Haloui, op-cit, p 12.

(13) محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 179.

(14) عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 20.

(15) غلام عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2014، ص 241.

(16) Sylvie Decoussergues, La gestion de la banque, 7<sup>e</sup> edition, Dunod, Paris, 2013, p291.

(17) Ikbel Haloui, op-cit, p22.

(18) سامي أحمد الصمادي وآخرون، "تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة 2000-2009"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد 9، العدد 1، 2013، ص 201.

(19) حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011، ص 146.

(20) طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد و المخاطرة-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 77.

(21) Pierre-Charles Pupion, op-cit, p66.

(22) حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص 150.

(23) النظام 04-09 المتعلق بمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الصادر في 23 جويلية 2009.

(24) SPSS: Statistical Package of Social Sciences, Version 20.

- الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية -

(25) لمزيد من التفاصيل أنظر:

أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS، القاهرة، 2008،

ص 106. متوفر على الرابط: <http://www.kutub.info/library/book/5775>

(26) قانون رقم 90-10 مؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق 14 أفريل سنة 1990 يتعلق بالنقد والقرض. لتفاصيل أكثر أنظر:

Mabrouk Hocine, Code monétaire et financier algérien, 1<sup>ère</sup> édition, Houma, Alger, 2003.

(27) Abdelkrim Naas, Le système bancaire algérien, édition Inas, Maisonneuve & Larose, Paris, 2003, p163.

(28) Salima Rekiba, Le système bancaire algérien: Etat des lieux, degré de libéralisation et problème d'inadaptation avec les règles de AGCS, Communication Science & Technology, ENPO, No16 Janvier 2016, p126.

Disponible sur le site :

[www.enp-oran.dz/IMG/UserFiles/Images/12.pdf](http://www.enp-oran.dz/IMG/UserFiles/Images/12.pdf)

(29) L'ordonnance n° 13-11 du 26 Aout 2003 relative à la monnaie et au crédit, L'ordonnance n° 10-04 du 26 Aout 2010 modifiant la loi relative à la monnaie et au crédit.

(30) Hamid A. Temmar, L'économie de l'Algérie, Tome II, OPU, Alger, 2015, p42.

(31) Rapport 2014, " Evolution économique et monétaire en Algérie", Banque d'Algérie Juillet 2015.

(32) Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, kpgm.dz, Algérie, 2012, p15-16.

Consulté sur le lien :

[www.algeria.kpgm.com/fr/Documents/Guide%20banque.pdf](http://www.algeria.kpgm.com/fr/Documents/Guide%20banque.pdf)

(33) Hamid A. Temmar, op.cit, p46.

(34) Rapports de la Banque d'Algérie, " Evolution économique et monétaire en Algérie", (2004-2014).

Disponibles sur le site d'internet : [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)